الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/C.I/MEM.2/4
23 December 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية
جنيف، ٣-٥ آذار/مارس ٢٠٠٩
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

مواجهة تقلبات أسعار السلع الأساسية: تيسير الجهود التي تبذلها البلدان النامية لمواجهة التحديات واغتنام الفرص

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

موجز

أدى التأرجح الكبير في أسعار السلع الأساسية خلال السنوات القليلة الماضية إلى إيجاد فُرص وتحديات للبلدان النامية المعتمدة على هذه السلع. كما أدت الطفرة الأخيرة في أسعار السلع الأساسية إلى حدوث تحسن كبير في الحسابات الخارجية والمالية العامة لكثير من البلدان النامية المعتمدة على هذه السلع، وهو ما أعاد إحياء فرص التنمية الاقتصادية القائمة على إنتاج السلع الأساسية. ومع ذلك، فإن بعض البلدان المعتمدة على هذه السلع تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بالاستفادة من تحسن فرص صادرات السلع الأساسية وارتفاع أسعارها. فهناك عدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما الأقل نمواً، التي تأثرت أشد التأثر بالارتفاع الأخير في أسعار الوقود والمواد الغذائية نظراً لاعتمادها على استيرادهما من الخارج. وتتناول هذه الورقة التدابير الملموسة المطلوبة لمساعدة البلدان النامية المعتمدة على تصدير أو استيراد السلع الأساسية.

أولاً – مقدمة

١- أُعدت الأمانة ورقة المعلومات الأساسية هذه لمساعدة اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية في مداولاته في إطار البند ٥ من جدول أعمال دورته الأولى المتعلقة باستعراض وتحديد التدابير والدعم اللذين تحتاجهما '١' البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية للاستفادة بفعالية من الفرص التي أتاحها تحسن سوق السلع الأساسية، بما في ذلك زيادة أسعارها، من أجل إطلاق عملية نمو اقتصادي مطرد؛ و'٢' تحتاجهما البلدان النامية المستوردة للسلع الأساسية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، للتعامل مع التأثيرات السلبية الناجمة عن التأرجح الكبير في أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك زيادة الأسعار التي حدثت مؤخراً. وتستعرض هذه المذكرة التدابير والدعم اللذين تحتاجهما البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية لتحقق بشكل تام إمكانات نمو وتنمية تجارة السلع الأساسية، فضلاً عن تقديم عرض عام للتدابير التي قد تساعد البلدان النامية المستوردة للسلع الأساسية على التعامل مع التأثيرات السلبية الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية. ويكون التركيز على تحديد المبادرات القائمة والجديدة التي قد تساعد بلدان هاتين المجموعتين.

ثانياً – خيارات دعم البلدان النامية المعتمدة على تصدير السلع الأساسية

٢- يعتمد عدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما الأقل نمواً، اعتماداً كبيراً على صادرات السلع الأساسية كمحرك رئيسي لنمو اقتصاداتها ولتوفير موارد لتمويل التنمية. وتشكل السلع الأساسية حوالي ٥٠ في المائة من عائدات التصدير بالنسبة لـ ٩٢ من البلدان النامية، وغالباً ما تعتمد هذه البلدان على سلعة أساسية واحدة أو على عدد قليل من هذه السلع. وتواجه هذه البلدان عدداً من التحديات فيما يتعلق بالاستفادة من الفرص والتعامل مع الصعوبات التي تواجهها في الأسواق العالمية للسلع الأساسية. ولمساعدتها على التصدي لهذه التحديات، ثمة حاجة إلى معالجة المسائل المتعلقة بما يجري في نظام الأسواق الدولية للسلع الأساسية، فضلاً عن معالجة المسائل المتعلقة بحشد الموارد المالية من أجل تطوير قطاعات السلع الأساسية، وبالتالي تطوير التنمية الاقتصادية للبلدان المعنية اعتماداً على هذه السلع.

ألف – الفرص المتاحة للبلدان المعتمدة على تصدير السلع الأساسية وما تواجهه من تحديات

٣- إن الارتفاع الذي حدث مؤخراً في أسعار السلع الأساسية أتاح للبلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية فرصة كبيرة لزيادة عائداتها من الصادرات وزيادة مواردها لتمويل التنمية. ومع ذلك، استوجبت الاستفادة من هذه الفرصة التغلب على الكثير من القيود والتحديات. فعلى سبيل المثال، تشتمل العقبات الرئيسية في القطاع الزراعي على الافتقار إلى التسويق المنظّم، وتدني محصول المشاريع الزراعية الصغيرة، وعدم كفاية البذور المحسّنة، وعدم فعالية إدارة المصادر المائية، وتدني خصوبة التربة، وعدم ملاءمة أساليب مكافحة الآفات الزراعية، وارتفاع تكلفة الأسمدة، وعدم فعالية الوصول إلى الأسواق، وعدم الحصول على القروض ومدخلات الإنتاج الزراعي، وعدم توفر نُظم الري المطلوبة لتوسيع رقعة الإنتاج، ومحدودية القدرات في مجال البحث والتطوير، واستخدام ممارسات/معدات فلاحية بالية، وعدم ملاءمة التغليف وتصنيف درجات/معايير المنتجات، ومحدودية الأراضي

الزراعية وعدم تأمين ملكية الأراضي، والاستثمار بشكل محدود في مجال زيادة القدرات وسعة التخزين[1]. وتشمل القيود الأخرى الافتقار إلى الإصلاحات السياساتية الرامية إلى تيسير القدرة على إنشاء المشاريع، والافتقار إلى الاستراتيجيات الاستثمارية الملائمة (كالاستثمار في الهياكل الأساسية، والتكنولوجيا ورأس المال البشري) بهدف مساعدة صغار المزارعين على الوصول بصورة أفضل إلى الأسواق والاستفادة من الفرص التجارية، وعدم وجود لوائح لضبط الممارسات المانعة للمنافسة في سلاسل القيمة الدولية، وهو ما يحد من فرص التنمية القائمة على تجارة السلع الأساسية. وأخيراً، يؤدي التأرجح الكبير للأسعار في الأسواق الدولية، والسياسات الحكومية المشوّهة للتجارة إلى إحداث غموض وإيجاد المزيد من الصعوبات.

٤- وبالمثل، هناك الكثير من التحديات في قطاعات السلع الأساسية غير الزراعية (كالطاقة والمعادن)، وهي تشمل ارتفاع التكاليف وزيادة المخاطر المتصلة بالاستثمار في مجال الاستكشاف، وارتفاع التكاليف الأولية لتطوير واستغلال الخامات الجديدة، والمفاوضات المتعلقة بإبرام عقود تكفل التوزيع العادل للأرباح بين البلد المضيف وشركات التعدين، والربط إلى أقصى مدى بين قطاع التعدين وبقية قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك عن طريق المكوّن المحلي. وعلاوة على ذلك، فإن الكميات الكبيرة من العملات الأجنبية التي تُضخ في الاقتصاد نتيجة لارتفاع الأسعار قد تتسبب في زيادة أسعار الصرف وزيادة التضخم، مما يضعف القدرة التنافسية للصادرات الأخرى. أما التحدي الأكبر فيكمن في إرساء الإدارة السليمة وإيجاد مؤسسات جيدة الأداء يمكنها رصد وإدارة تدفقات العائدات وضمان تحويلها إلى تنمية مستدامة.

باء - دعم النظام

٥- توجد أنواع متعددة من التدابير الوطنية والإقليمية والدولية التي يمكن استخدامها في التصدي للتحديات التي تواجه البلدان المعتمدة على السلع الأساسية. فعلى الصعيد الدولي، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات متسقة لمعالجة الدعم المحلي المشوّه للتجارة، والحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تعترض الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك تصعيد التعريفات، والسلوك المانع للمنافسة عبر الحدود وتصعيد المعايير بصورة خارجة عن نطاق اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن التدابير الصحية والمتعلقة بالصحة النباتية، والحواجز التقنية أمام التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي التعاون بين البلدان المنتجة والمصدرة إلى وضع سياسات تفضي إلى تحقيق استقرار الأسواق، بما في ذلك عن طريق إبرام عدة اتفاقات دولية تشارك فيها هيئات معنية بالسلع الأساسية تكون بمثابة منابر لتبادل المعلومات بين البلدان المنتجة والمستهلكة بغية تعزيز أداء الأسواق بصورة منظّمة، كأن تعمل على تقليل إخفاق وتشوهات الأسواق.

١- التغلب على تشوهات الأسواق

٦- إن إمكانية استفادة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من المكاسب الإنمائية الناشئة عن ارتفاع الأسعار مؤخراً سيتوقف إلى حد كبير على قدرتها على اغتنام الفرص الجديدة المتاحة في الأسواق الخارجية. ومع ذلك، فإن السياسات المشوّهة للتجارة في بلد مضيف تؤدي إلى تقييد هذه القدرة. وفي إطار القواعد التجارية

(١) http://www.petersoninstitute.org/publications/chapters_preview/3926/04iie3926.pdf.

الراهنة المتعددة الأطراف، هناك العديد من القيود التي تعوق ما تبذله العديد من البلدان النامية من جهود لتحقيق الاستفادة التامة من الإمكانيات التي تتيحها الإستراتيجية الإنمائية القائمة على التصدير. وتشمل القيود من هذا القبيل الإعانات المقدمة لمنتجات ذات أهمية في مجال التصدير بالنسبة للبلدان النامية (كالقطن)؛ وتصعيد التعريفات الذي لا يشجع البلدان المنتجة للسلع الأساسية على تجهيز المنتجات قبل تصديرها؛ وتطبيق قواعد المعايير بصرامة شديدة وزيادة مثل هذه المعايير في القطاع الخاص (المجمعات التجارية مثلاً)؛ والقواعد المعقدة فيما يتعلق بالمنشأ؛ والحواجز والتدابير غير التعريفية.

٧- وبلغ المتوسط السنوي لدعم الزراعة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٣٦٧,٧ مليار دولار أمريكي، أي ٠,٩٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. وعلى الرغم من تراجع حصة الدعم المرتبط مباشرة بناتج السلع الأساسية، فقد شكلت هذه الحصة ٥٥ في المائة من إجمالي الدعم المقدم للمنتجين في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. كما بلغت حصة التحويلات الموجّهة إلى كل واحدة من السلع الأساسية في إطار الدعم الإجمالي للمنتجين ٥٩ في المائة[٢]. ومن الأهداف الرئيسية لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة التخلي بصورة تدريجية عن الدعم المحلي المشوّه للتجارة وعن الإعانات التي تقدمها الدول المتقدمة للمصدرين.

٢- الامتثال للمعايير

٨- الشروط التي تفرضها شبكات التوزيع الكبيرة على دخول الأسواق تزداد تشديداً على المنتجات الزراعية الغذائية الواردة من البلدان النامية. وقد أصبحت هذه الشروط من القيود الخطيرة التي تواجه البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وهي بلدان تفتقر إلى التمويل والتكنولوجيات والإمكانيات البشرية اللازمة لضمان الامتثال.

٩- وباتت الحواجز المفروضة على دخول الأسواق أكثر شيوعاً وصرامة وتعقيداً. ولا يوجد سوى القليل من شروط دخول الأسواق التي تُنظّم بموجب أُطُر متعددة الأطراف، كالتدابير الصحية والمتعلقة بالصحة النباتية، وقواعد المنشأ والملكية الفكرية. أما الجزء الأكبر من الحواجز كتلك المتعلقة بمعايير جودة المنتجات ومتطلبات الصحة والسلامة ووضع العلامات الإيكولوجية والاجتماعية، فتُحدد من طرف واحد من جانب الحكومات و/أو قطاع الصناعة وهي ذات طابع تقديري ولا يمكن التنبؤ بها. وفي حين يمكن لبعض منتجات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية الوصول إلى أسواق متخصصة لكونها تستوفي الشروط المحددة للوصول إلى هذه الأسواق، يواجه العديد من المنتجين ارتفاع تكلفة وصعوبة استيفاء هذه الشروط الصارمة التي لا تتسم بالشفافية. وعلاوة على ذلك، ثمة شواغل تتعلق بنطاق الاستخدام التمييزي لمثل هذه التدابير.

١٠- وغالباً ما تحدد المعايير في البلدان المستوردة الحكومة و/أو القطاع الخاص دون إجراء المشاورات اللازمة مع البلدان المصدرة للسلع الأساسية. ولا بد للبلدان النامية من الاطلاع على مختلف المبادرات التي تُتخذ والمشاركة بفعالية في عملية وضع المعايير. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى تعزيز قدرة الشركات والصناعات في البلدان النامية على الاستجابة للشروط المتغيّرة لدخول الأسواق.

---

(٢) السياسات الزراعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: معلومات موجزة لعام ٢٠٠٨.

٣- سياسة المنافسة

١١- يمكن لسياسة المنافسة القيام بدور هام في التصدي للممارسات المانعة للمنافسة، كإساءة استخدام القوة السوقية الناشئة عن زيادة التركُز/النفوذ بسبب اندماج وشراء الشركات. فسلاسل التوريد التي يهيمن عليها المشترون هي أحد أسباب تدني وتراجع حصة المنتجين مما يدفعه المستهلكون مقابل كثير من السلع الأساسية الزراعية.

١٢- ومنذ بداية تسعينيات القرن العشرين، يقوم عدد متزايد من البلدان النامية باعتماد قانون وسياسة للمنافسة لمحاربة الممارسات التجارية التي قد تكون مانعة للمنافسة. وهناك ٦٦ من البلدان النامية التي اتخذت هذه الإجراءات حتى الآن، بينما يعكف ٢٧ بلداً على القيام بهذا الأمر[٣]. ويمكن لسياسة المنافسة الاضطلاع بدور هام في التصدي للممارسات المانعة للمنافسة. بيد أن البلدان النامية غالباً ما تضطر إلى التعامل مع شركات متعددة الجنسيات غير خاضعة للولاية الوطنية. وعندما تمارس هذه الشركات الكبيرة قوتها كجهة مشترية، فإن بلد الشركة المورّدة عادة ما يفتقر إلى الخبرة والقدرة اللازمين لتنفيذ قانون المنافسة الخاص به. وبالإضافة إلى ذلك، يكون تنفيذ قانون المنافسة أكثر صعوبة بسبب التخوف من فقدان المشترين والمستثمرين الفعليين أو المتوقعين. ويمكن تعزيز تبادل المعلومات والخبرات على المستوى الإقليمي بإنشاء نظام إقليمي للمنافسة، مما يدعم تعاون البلدان المنتجة للسلع الأساسية مع البلدان الأصلية للشركات المشترية. وقد يساعد تعزيز دور جمعيات المنتجين وتحسين المعلومات عن الأسواق على زيادة قدرة صغار المنتجين على المساومة بشأن الأسعار والمعايير وشروط الدفع عند التفاوض مع جهات مشترية قوية.

جيم - التعاون التقني

١- الصناعات الاستخراجية

١٣- يوجد في الوقت الراهن عدد من المبادرات الدولية التي تهدف إلى مساعدة البلدان الغنية بالموارد في تحسين حوكمة وإدارة عائدات الصناعات الاستخراجية. وتضم القائمة الحوار الحكومي العالمي بشأن التعدين/المعادن والتنمية المستدامة، الذي أطلقه في عام ٢٠٠٣ المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة؛ ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، التي أُنشئت أيضاً في عام ٢٠٠٣؛ والمجلس الدولي للتعدين والفلزات، وهو منظمة يترأسها مدير تنفيذي أُنشئت في عام ٢٠٠٤ وتمثل الكثير من الشركات العالمية الرئيسية في مجالي التعدين والفلزات، وتلتزم بإنتاج المعادن والفلزات بطريقة مسؤولة لتلبية احتياجات المجتمع.

١٤- وتكتسب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أهمية خاصة نظراً إلى مجالات تركيزها وعناصرها. وهي مبادرة متعددة لأصحاب المصلحة من الشركات والحكومات ومجموعات المجتمع المدني والمستثمرين والمنظمات الدولية وهدفها هو تحسين الشفافية الضريبية والحوكمة والمساءلة وإعداد التقارير بشأن عائدات الصناعات الاستخراجية، فضلاً عن محاربة الفساد في البلدان الغنية بالموارد. وقد نشأت كتحالف بين هذه

---

(٣) *المصدر:* Rebalancing the Supply Chain: Buyer power, commodities and competition policy, a joint South Centre–Traidcraft report, 2008.

الجهات وتعمل على تعزيز الإعلان عن مدفوعات الشركات وعائدات الحكومات من النفط والغاز الطبيعي والتعدين والتحقق منها بشكل تام[٤].

١٥- أما مساعدة البلدان النامية في مجال إدارة وتحويل ثرواتها فتُدعم أيضاً في إطار برنامج البنك الدولي المتعلق بمبادرة الشفافية المعززة في مجال الصناعات الاستخراجية (EITI++) الذي يستكمل تركيز المبادرة على شفافية التقارير المتعلقة بالعائدات. ويقدم البنك المساعدة التقنية وبناء القدرات للحكومات بغية تحسين إدارة الثروات المتأتية من الموارد لفائدة الفقراء. والهدف من المساعدة التقنية المقدمة من البنك في سياق المبادرة المعززة هو تحسين نوعية العقود التي تبرمها البلدان، ورصد عمليات وتجميع الضرائب والرسوم. كما تسعى إلى تحسين القرارات الاقتصادية بشأن استخراج الموارد، وإدارة تقلبات الأسعار، واستثمار العائدات بفعالية في مجال التنمية الوطنية[٥].

١٦- ويعمل الأونكتاد، وفقاً لتفويضه بموجب اتفاق أكرا، على وضع برنامج مساعدة لدعم البلدان النامية، بحسب طلبها، في إنشاء آليات وطنية لكفالة الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالعائدات العامة المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية.

٢- قطاع الزراعة

١٧- يحاول عدد من مشاريع المساعدة التقنية متعددة الأطراف والثنائية التصدي لبعض التحديات المشار إليها أعلاه التي تواجه البلدان النامية في قطاع الزراعة. والأونكتاد هو، على سبيل المثال، من الشركاء في برنامج السلع الأساسية الزراعية المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومركز التجارة الدولية، والبنك الدولي. ويسعى البرنامج إلى تعزيز قدرات البلدان المعنية على وضع وتنفيذ استراتيجيات مستديمة للسلع الأساسية تؤدي إلى تحسين الإنتاجية والظروف المعيشية لمنتجي السلع الأساسية، وتقليل تقلبات الدخل عن طريق تحسين وصولهم إلى الأسواق والاستفادة منها، وتحسين عوامل وخدمات الإنتاج، وتعزيز الوصول إلى الأدوات القائمة على الأسواق للحد من تقلبات الدخل بالنسبة للمنتجين[٦]. كما نفّذ الأونكتاد طائفة واسعة من أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني في مجال السلع الأساسية، بما في ذلك مشاريع لمساعدة المصدرين من البلدان النامية على تلبية المتطلبات الصحية والمتعلقة بالصحة النباتية واستيفاء المعايير التي يحددها القطاع الخاص (في غينيا وموزامبيق وجمهورية تترانيا المتحدة وجزر المحيط الهادئ، على سبيل المثال)، ولمساعدة صغار المنتجين في البلدان النامية في الحصول على قبول الأسواق لهم عن طريق المراكز التجارية (بالتعاون مع سلسلة متاجر ميغرو السويسرية، مثلاً).

---

(٤) http://eitransparency.org/files/document/EITI Secretariat Workplan 2008.pdf.

(٥) World Bank Group, Press Release No: 2008/269/AFR.

(٦) انظر: http://www.euacpcommodities.eu/en/node/4.

دال – التعاون المالي

١٨- ثمة مجال واسع لتطوير السلع الأساسية في معظم البلدان النامية، إلا أن انعدام التمويل يصعّب الاستفادة من هذه الإمكانية. فالتمويل ضروري لتحسين الهياكل الأساسية الضعيفة، وتعزيز القدرة التنافسية، وزيادة الإنتاجية، وتحسين النوعية واستيفاء المعايير، واغتنام فرص الطلب الجديدة في الأسواق النامية الدينامية، ودعم زيادة المشاركة في سلاسل التوريد/القيمة الدولية والسماح بالتنويع الرأسي بحيث يتم الاحتفاظ بالمزيد من العائدات في الاقتصاد المحلي، فضلاً عن التنويع في مجال السلع الأساسية غير التقليدية لمساعدة هذه البلدان على تقليل نقاط ضعفها المتمثلة في الاعتماد على حفنة من السلع الأساسية. ويمكن دعم تطوير هذا القطاع بالاستفادة من مجموعة متنوعة من موارد التمويل، تشمل المساعدة الإنمائية الرسمية، إذ تستخدم هذه الموارد بصفة أساسية في تطوير الهياكل الأساسية وتمويل القطاع الخاص الآخذين في التدهور حتى عهد قريب. ومع ذلك، ظهرت موارد جديدة كالصناديق السيادية. ويعادل ذلك في الأهمية بالنسبة للبلدان النامية الحاجة إلى مساعدة تقنية لتطوير القدرة على الاستفادة من الأسواق الدينامية في البلدان النامية وداخل الأقاليم.

١- المساعدة الإنمائية الرسمية

١٩- لقد انتهى منذ عام ٢٠٠٠ الاتجاه التنازلي الذي شهدته، بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٩، المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الجهات المانحة الرئيسية في العالم[٧]. وحدثت زيادة كبيرة في صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية بعد عام ٢٠٠٢ إلى أن بلغت ذروتها بمبلغ قيمته ١٠٧,١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥. ومع ذلك، وبالرغم من هذا الزخم المشجّع والزيادة الكبيرة في تدفق المعونات خلال السنوات الأخيرة، فإن معظم الجهات المانحة بعيدة عن الوفاء بالتزاماتها المعلنة المتمثلة في زيادة المعونات (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٨). ولا بد للجهات المانحة من زيادة ميزانياتها المخصصة للمعونات بغية تحقيق الأهداف الطموحة التي حُددت في مؤتمر قمة مجموعة الـ ٨ في غلنيغلز ومؤتمر الأمم المتحدة المعقود في عام ٢٠٠٥ لاستعراض نتائج مؤتمر قمة الألفية بعد مرور خمس سنوات عليه، وذلك من أجل زيادة المساعدة الإنمائية من ٨٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ١٣٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠ (بحسب الأسعار وأسعار صرف العملات السائدة في عام ٢٠٠٤). ويتضمن جدول أعمال التنمية الدولية منذ فترة طويلة هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فإن إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٧ بلغ ٠,٢٨ في المائة فقط من متوسط الناتج المحلي الإجمالي لـ ٢٢ من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. وبلغ إجمالي معدل المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٠,٣٣ في المائة فقط حتى عندما وصلت المدفوعات ذروتها في عام ٢٠٠٥، إي ما يقارب المستويات التي تحققت في ثمانينات ومطلع تسعينات القرن العشرين.

---

(٧) الجهات المانحة الرئيسية العالمية هي الدول الـ ٢٢ الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. والإحصاءات الواردة في هذا الجزء مأخوذة من مصادر هذه المنظمة، ما لم يرد خلاف ذلك، وبخاصة من قاعدة البيانات الإلكترونية للجنة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٢٠- ومن السمات الهامة لتوزيع المساعدة الإنمائية الرسمية بحسب القطاعات خلال السنوات العشرين الماضية التدني الكبير في المعونة المقدمة للقطاعات الإنتاجية، ولا سيما الزراعة. ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تراجعت المعونات المقدمة لقطاعات الإنتاج من ١٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٧ في المائة في عام ٢٠٠٤، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الانخفاض الشديد في المعونة المقدمة للزراعة من ١٣ في المائة إلى ٤ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي عام ٢٠٠٥، حصلت الزراعة (بما في ذلك قطاعا الغابات وصيد الأسماك) على ٣,٣ في المائة فقط من إجمالي التعهدات الثنائية التي التزمت بها بلدان لجنة المساعدة الإنمائية، وعلى ٥,٧ في المائة من إجمالي التمويل المتعدد الأطراف[٨]. وبالإضافة إلى قطاعات الإنتاج، انخفضت حصة الهياكل الأساسية الاقتصادية والخدمات من المساعدة الإنمائية الرسمية انخفاضا كبيراً أيضاً من ٢٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٥. وكانت هذه الحصة أقل من المتوسط في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

٢١- وتعاني أقل البلدان نمواً من التهميش في أسواق رأس المال الدولية وتعتمد بشكل كبير على المساعدة الإنمائية الرسمية من مصادر مالية خارجية. وقد عاود تدفق المعونات المقدمة لهذه البلدان تزايده حتى وصلت إلى مستويات قياسية بلغ فيها إجمالي المدفوعات ٣٢,٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧، أي بزيادة ٧٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٠، بحسب الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٦. وبالرغم من هذه الظاهرة المشجّعة، هناك ثمانية فقط من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التي تمكنت في عام ٢٠٠٦ من تحقيق هدف برنامج عمل بروكسل المتمثل في جعل نسبة صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي تساوي ٠,١٥ في المائة أو أكثر[٩].

٢٢- وأدى ارتفاع أسعار السلع الأساسية الزراعية خلال السنوات الأخيرة إلى قيام حكومات البلدان النامية والجهات المانحة بإعادة التفكير في دور الزراعة في النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر. وبرزت الحاجة إلى تخصيص مزيد من الأموال لمعالجة القيود من جانب التوريد المتعلقة بإنتاج وتجارة السلع الأساسية الزراعية، ودعم البحث والتطوير في مجال الزراعة عن طريق بناء قدرات مؤسسات البحوث الزراعية المحلية وتعزيز التعاون الدولي.

٢- المعونة المقدمة للتجارة

٢٣- إن الاستفادة من الفرص التجارية المحتملة لا تتطلب فقط تمهيد الطريق في النظام التجاري الدولي أمام البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بل أيضاً دعم هذه البلدان في بناء قدرتها على التوريد، وتحسين الهياكل الأساسية المادية وتهيئة بيئة تجارية مواتية للمنتجين والمصدرين المحليين. وسيساعد تخصيص المعونة المقدمة للتجارة في ضمان تخصيص المزيد من الصناديق الإنمائية لبناء القدرات الإنتاجية والهياكل الأساسية الاقتصادية. ولا بد من زيادة هذا النوع من المعونات. وأدى إعلان هونغ كونغ الوزاري الصادر في عام ٢٠٠٥ إلى وضع برنامج عمل يتعلق بالمعونة المقدمة للتجارة في إطار منظمة التجارة العالمية. والهدف من برنامج العمل هو مساعدة البلدان النامية في تهيئة بيئة مواتية للتجارة عن طريق تقديم الدعم في خمسة ميادين رئيسية هي: السياسات والأنظمة التجارية، وتنمية التجارة، والهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة، وبناء القدرات الإنتاجية والتكيُّف المتعلق بالتجارة.

---

(٨) *المصدر:* Development Aid at a Glance 2007, OECD.

(٩) *المصدر:* تقرير الأونكتاد بشأن أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٨، الأونكتاد ٢٠٠٨.

ومع أن المعونة المقدمة للتجارة لا تعد فئة مستقلة تُرصد لها مبالغ محددة، فقد تعهد المانحون في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٥ بدفع ما متوسطه ٢١ مليار دولار في السنة لتقديم المعونات الأكثر ارتباطاً بالتجارة. وتضمن هذا المبلغ رصد ١١,٢ مليار دولار لبناء الهياكل الأساسية الاقتصادية و٨,٩ مليار دولار لتعزيز القدرات الإنتاجية(١٠). ولتحسين تلبية طلب البلدان النامية للمعونة المقدمة للتجارة، في ظل النظام الجديد، لا بد من وضع آليات مناسبة لضمان توافر موارد مالية إضافية لتقديم هذه المعونة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للجهات المانحة التي وعدت بزيادة مساهمتها الوفاء بتعهداتها.

٢٤- وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، فإن الإطار المتكامل المحسّن(١١)، وهو برنامج معونات محدد، يساعد على دمجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويتمثل هذا البرنامج في الجهود المبذولة من ست وكالات هي صندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، لتلبية متطلبات أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالهياكل الأساسية التجارية والمتعلقة بالتجارة. وتم تحسين هذا البرنامج عن طريق زيادة الموارد المالية التي رُصدت في إعلان هونغ كونغ الوزاري. واستفادت ٣٦ من هذه البلدان حتى الآن من الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل الذي يقوم بتمويل الدراسات التشخيصية مع تقديم مساهمة بسيطة لتنفيذ خطط العمل ذات الأولوية(١٢). ولا بد من مواصلة السير في هذا الاتجاه.

٣- الصناديق السيادية للثروة

٢٥- الصناديق السيادية للثروة هي صناديق استثمارية ذات أغراض خاصة وهي مملوكة للحكومات، ويُنظر إليها بشكل متزايد على أنها مصدر جديد وبديل يوفّر أموالاً استثمارية يمكن استخدامها في قطاعات السلع الأساسية في البلدان النامية المعتمدة على هذه السلع. وورد في دراسة أُجريت مؤخراً أن إجمالي أرصدة هذه الصناديق بلغ ٣,٠-٣,٧ مليار دولار تقريباً في عام ٢٠٠٧(١٣). وتستثمر هذه الصناديق في عدد كبير من المجالات المالية لأغراض تتعلق بالمحافظة على الثروات على الأمد الطويل (باستثناء صناديق تثبيت الأسعار التي تهدف إلى تحقيق استقرار الاقتصادات في مواجهة تقلبات أسعار السلع الأساسية، وهي بالتالي صناديق قصيرة الأمد).

٢٦- وفي السنوات القليلة الماضية، سعت العديد من الصناديق السيادية إلى الاستثمار في قطاعات السلع الأساسية، وبصفة رئيسية الزراعية منها، في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، تدرس العديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي مسألة استثمار صناديقها السيادية في القطاع الزراعي في آسيا وأفريقيا بغية التصدي لارتفاع أسعار المواد الغذائية وتحقيق أمنها الغذائي على الأمد الطويل(١٤). وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع أسعار السلع

---

(١٠) OECD and WTO, 2007. Aid for Trade at a Glance 2007: 1st Global Review.

(١١) World Trade Organization, Integrated Framework fact sheet.

(١٢) المرجع السابق.

(١٣) انظر: *Sovereign Wealth Funds: A Bottom-up Primer*, JPMorgan Research, 22 May 2008.

(١٤) على سبيل المثال، كان الصندوق السيادي لقطر - هيئة الاستثمار القطرية - نشطاً للغاية في الآونة الأخيرة في مجال الاستثمار في قطاع السلع الأساسية والهياكل الأساسية في البلدان النامية كإندونيسيا وفييت نام. انظر موقع الويب: http://www.scic.vn/; http://uk.reuters.com/article/fundsNews; http://www.euromoney.com.

الأساسية خلال السنوات الأخيرة وتحسن الاستقرار السياسي واستقرار الاقتصادي الكلي في العديد من الدول المعتمد على السلع الأساسية أدى إلى حفز اهتمام المستثمرين من جديد.

٢٧- وتحقق استثمارات الصناديق السيادية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية منفعة متبادلة للطرفين وذلك لسببين. أولاً، إن غالبية الصناديق السيادية، باستثناء صناديق تثبيت الأسعار، لديها آفاق استثمارية طويلة الأجل وقدرة أعلى على تحمل المخاطر، وهو ما يجعل استراتيجيتها الاستثمارية ملائمة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، والتي تحتاج إلى الحصول على رؤوس أموال طويلة الأجل. وثانياً، يؤدي الاستثمار في هذه البلدان إلى تعزيز جهود الصناديق السيادية الرامية إلى تنويع قاعدة أصولها التي تشتمل في الوقت الراهن على نسبة كبيرة من مصادر الدخل الثابتة (السندات بصورة أساسية) والأسهم العامة. فالاستثمار في البلدان النامية، وبخاصة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، قد ينطوي على مخاطر عالية مقارنة بالاستثمار في البلدان المتقدمة، بيد أن العائدات قد تكون أكبر إلى حد بعيد. ويمكن تيسير مثل هذه الاستثمارات عن طريق التعاون مع المؤسسات الإنمائية الدولية. وبالنسبة للاستثمارات السهمية في أفريقيا، قام البنك الدولي، على سبيل المثال، بتسليط الضوء مؤخراً على خطة هدفها وضع برامج ومعايير للاستثمار السهمي الذي يخصص له جزء من أصول الصناديق السيادية، ولو بنسبة ١ في المائة. وينبغي مواصلة تطوير المبادرات من هذا القبيل.

ثالثاً - خيارات دعم البلدان النامية المعتمدة على استيراد السلع الأساسية

٢٨- الهدف من هذا القسم هو تحديد بعض التدابير والسياسات الأساسية التي تنفذها البلدان النامية المعتمدة على استيراد المواد الأساسية من أجل مواجهة التأثير السلبي الناجم عن الارتفاع الأخير في أسعار الطاقة والمواد الغذائية، بالإضافة إلى استعراض المبادرات على الصعيدين الدولي والإقليمي وتقديم مقترحات تتضمن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها.

ألف - السياسات على المستوى الوطني

١- الإعانات وشبكات الأمان

٢٩- التكاليف التي تكبدتها البلدان النامية، على المستوى الوطني، خلال عام ٢٠٠٨ بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية بلغت حوالي ٦٨٠ مليار دولار حسب تقديرات البنك الدولي. كما أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الفترة بين عام ٢٠٠٥ وبداية عام ٢٠٠٨ إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر بحوالي ١٣٠ مليون نسمة[١٥]. وتعرضت الحكومات لضغوط لحثها على اتخاذ إجراءات للتخفيف من التأثير الفوري لارتفاع الأسعار على المستهلكين، واستجابت معظم الحكومات بزيادة النفقات على برامج شبكات الأمان والإعانات أو عن طريق السعي إلى تثبيت الأسعار على المستوى المحلي بواسطة تخفيضات ضريبية أو فرض قيود على الصادرات. ووفقاً لدراسة استقصائية أجراها البنك الدولي في آذار/مارس ٢٠٠٨ شملت ٨٠ من البلدان النامية، قام ثلاثة أرباع هذه البلدان بزيادة الموارد المخصصة لشبكات الأمان الموجودة وبرامج مكافحة الفقر.

---

(١٥) انظر: World Bank, Global Economic Prospects, Commodities at the Crossroads, 2009.

وفيما يتعلق بارتفاع أسعار الطاقة، تمثلت إجراءات مواجهة ارتفاع أسعار النفط في زيادة الدعم في ٣٦ بلداً وتخفيض الضرائب المفروضة على الوقود في ٤٣ بلدا[١٦]. ومع ذلك، فإن ضعف الموقف الضريبي للحكومات في الكثير من البلدان الفقيرة أدى إلى الحد من نطاق ما يمكن أن تتخذه من إجراءات.

٣٠- أما تدابير التصدي لارتفاع أسعار المواد الغذائية فكانت في شكل توليفة من الإعانات المقدمة للأسواق لتحديد سقف الأسعار، وبرامج شبكات الأمان لحماية الفقراء. واشتملت بصورة أكثر تحديداً على تقليل تعريفات الواردات، ومراقبة الأسعار أو الإعانات المقدمة للمستهلكين، وحظر أو تقييد الصادرات، واتخاذ خطوات لزيادة مخزون الحبوب، وزيادة التحويلات النقدية وبرامج التغذية في المدارس.

٣١- وفي بعض الحالات، أدى ارتفاع أسعار النفط الخام ومشتقاته من الوقود إلى تقديم إعانات لتخفيف العبء عن المستهلكين وتثبيت الأسعار، واستوجب في حالات أخرى تقليل هذه الإعانات لأسباب ضريبية. ودخلت بعض البلدان في ديون جديدة بسبب صعوبة إبقاء الإعانات لتلبية النفقات غير المتوقعة على منتجات الوقود، مما أدى إلى ارتفاع هائل في مستويات تسديد الديون وحدوث عجز كبير في الميزانية ونضوب الاحتياط من العملات الأجنبية.

٣٢- وعلى الأمد المتوسط، ستواجه البلدان النامية المستوردة للسلع الأساسية التحدي المتمثل في المحافظة على التوازن المالي مع محاولة التصدي للتأثير الناجم عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة. ويمكن مساعدة هذه البلدان إلى حد كبير عن طريق دعم ميزانياتها.

٢- صناديق تثبيت الأسعار

٣٣- استفادت بعض البلدان المستوردة من المبدأ الأساسي لصناديق تثبيت الأسعار التي تستخدمها البلدان المصدرة، وذلك لتثبيت أسعار وارداتها من النفط الخام لمحطات التكرير أو لتثبيت أسعار بيع مشتقات الوقود بالتجزئة على المستوى المحلي من أجل تقليل التأثير الاقتصادي على المستهلكين. والعائدات المتراكمة التي يجنيها الصندوق تأتي من الضرائب التي يدفعها المستهلكون عند شراء الوقود وتُستخدم لدعم نفقات مراكز التكرير/الموردين/التجار (في الأسواق التي لا تخضع لقواعد) خلال فترات ارتفاع الأسعار.

٣٤- وعلى سبيل المثال، لدى ناميبيا حساب خاص يسمى (*Slate Account*)، يشرف عليه الصندوق القومي للطاقة ويُستخدم للموازنة بين أسعار الوقود والإعانات المقدمة للوقود في جميع أنحاء البلد. وتتم إدارة الحساب وفقاً لاتفاق بين حكومة ناميبيا وموردي مشتقات الوقود بعد تكريرها ويحدد الاتفاق، على أساس معادلة متفق عليها، قيمة المستحقات التي تدفعها الدولة من وقت لآخر لهؤلاء الموردين أو التي يدفعها الموردون للدولة، بحسب الحالة، مقابل خسائر أو أرباح الموردين بسبب تقلبات أسعار الوقود. ويشهد الحساب أحياناً عدم استرداد أو فائض في استرداد التكاليف. ففي حالة عدم الاسترداد تدفع الدولة للموردين، بينما يدفع الموردون للدولة في حالة وجود فائض. وتعمل الدولة على موازنة أسعار الوقود عن طريق رسوم تسمى رسوم الموازنة تُفرض على

---

(١٦) انظر: International Monetary Fund (IMF) 2008. "Food and Fuel Prices – Recent Developments, Macroeconomic Impact, and Policy Responses." IMF, Washington, DC (June).

المستهلك مقابل كل لتر من مشتقات الوقود الخاضعة لهذا الإجراء (الديزل والبنزين). ويتم تحصيل هذه الأموال شهرياً وتودع في الصندوق الوطني للطاقة[١٧].

٣٥- والعقبة التي تواجه صناديق تثبيت الأسعار تعود في الأساس إلى حقيقة أن الصدمات غير المواتية المتمثلة في ارتفاع الأسعار قد تستمر لفترات طويلة تؤدي إلى سرعة استنفاد الأموال المخصصة. كما أن الأموال المتراكمة هي هدف سهل لواضعي السياسات الباحثين عن موارد لتنفيذ برامج أكثر إلحاحاً. وأخيراً، تشهد الأسعار تقلبات كبيرة تجعل من العسير تكوين مبالغ مالية كبيرة بما يكفي لتثبيت الأسعار ولو لفترة زمنية قصيرة نسبياً (سنة واحدة على سبيل المثال).

باء - المبادرات الدولية

٣٦- يعمل المجتمع الدولي، منذ بداية عام ٢٠٠٨، على مواجهة أزمة الأسعار ببذل جهود منسقة وعن طريق برامج محددة وضعتها الجهات المانحة. وقد تعهد المانحون بدفع أكثر من ١٨ مليار دولار في شكل مدفوعات نقدية أو سلع أساسية، بما في ذلك تعهد المملكة العربية السعودية بدفع مبلغ ٥٠٠ مليون دولار، وتعهد الولايات المتحدة بدفع مبلغ ٥ مليارات دولار خلال فترة سنتين، علاوة على تعهد البنك الدولي بتقديم قروض منخفضة الفائدة ومِنح بقيمة ١,٢ مليار دولار. ويجري تنسيق غالبية هذا الدعم من قبل فرقة العمل الرفيعة المستوى للأمم المتحدة المعنية بأزمة الغذاء العالمية.

١- فرقة العمل الرفيعة المستوى للأمم المتحدة المعنية بأزمة الغذاء العالمية

٣٧- أُنشئت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ فرقة عمل رفيعة المستوى معنية بأزمة الغذاء العالمية تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة بغية التصدي لهذه الأزمة على وجه السرعة بطريقة شاملة ومتماسكة ومنسّقة[١٨]. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، قدمت فرقة العمل تقريراً بعنوان "إطار العمل الشامل" يعرض مجموعتين من الإجراءات لتعزيز الاستجابة الشاملة لأزمة الغذاء العالمية. وتركز المجموعة الأولى على تلبية الاحتياجات الفورية للمجموعات السكانية الضعيفة عن طريق تعزيز تقديم المساعدة الغذائية الطارئة والتدخلات المتعلقة بالتغذية وشبكات الأمان وتيسير الوصول إليها؛ ودعم الإنتاج الغذائي لصغار المزارعين؛ وإجراء التعديلات الملائمة على السياسات التجارية والضريبية؛ وإدارة التأثيرات على الاقتصاد الكلي. وتهدف المجموعة الثانية من الإجراءات إلى تحقيق المرونة والمساهمة في الأمن الغذائي العالمي على الأمد الطويل عن طريق اعتماد نُظُم موسعة للحماية الاجتماعية؛

---

(١٧) وزارة التعدين والطاقة، ناميبيا، رد على دراسة استقصائية أجراها الأونكتاد بشأن إدارة تقلبات أسعار النفط في أفريقيا، شباط/فبراير ٢٠٠٥.

(١٨) فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمية تضم مديري الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز والإدارات ذات الصلة في الأمانة العامة.

والمساعدة في استمرار زيادة الإنتاج الغذائي لصغار المزارعين؛ وتحسين أسواق الغذاء العالمية؛ وتحقيق توافق آراء دولي فيما يتعلق بإنتاج الوقود الأحيائي[١٩].

٣٨- ويشارك المجتمع الدولي، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، مشاركة مباشرة في دعم جهود البلدان النامية الرامية إلى مواجهة زيادة تكلفة الغذاء والطاقة. كما يرد التصدي للأمن الغذائي وأمن الطاقة في جداول أعمال الكثير من المنظمات غير الحكومية التي تستكمل جهود الهيئات الحكومية الدولية.

٢- برامج الاستجابة الرئيسية قيد التنفيذ

مبادرة منظمة الفاو بشأن ارتفاع أسعار الغذاء

٣٩- أطلقت منظمة الأغذية والزراعة هذه المبادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بغية التصدي لأزمة أسعار المواد الغذائية. وتوفر المبادرة التمويل الأولي لصغار المزارعين في البلدان الأفقر لتغطية تكاليف البذور والأسمدة والمعدات الأخرى المطلوبة لزيادة الإنتاج الزراعي في المواسم الزراعية لعام ٢٠٠٩. واستهدف المشروع التجريبي الذي بلغت تكلفته ١٧ مليون دولار أمريكي المزارعين في بوركينا فاسو وموريتانيا وموزامبيق والسنغال وتم توسيعه ليشمل ٥٤ بلداً في الوقت الراهن.

برنامج البنك الدولي للتصدي لأزمة الغذاء العالمية

٤٠- اتخذ البنك الدولي العديد من التدابير بغية التصدي لأزمة الغذاء العالمية، وشمل ذلك زيادة الدعم العام الذي يقدمه للزراعة والغذاء على نطاق عالمي من ٤ مليارات دولار إلى ٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٩، وإطلاق أدوات جديدة لإدارة المخاطر لحماية البلدان الفقيرة وصغار المنتجين. ولتلبية الاحتياجات الفورية، أنشأ البنك الدولي في أيار/مايو ٢٠٠٨ البرنامج العالمي للتصدي لأزمة الغذاء، وهو برنامج جديد للتمويل السريع رُصد له مبلغ ١,٢ مليار دولار منها ٢٠٠ مليون دولار خُصصت لتقديم منح للفئات الضعيفة في البلدان الأفقر. وصُمم هذا البرنامج للعمل على توسيع برامج شبكات الأمان؛ وتوفير البذور والأسمدة؛ وتحسين أساليب الري التي يستخدمها صغار المزارعين؛ ودعم الميزانيات لتعويض خفض تعريفات المواد الغذائية والتكاليف غير المتوقعة الأخرى. ووافق البرنامج حتى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ على تقديم مبلغ ٣٦٤ مليون دولار لـ ٢٥ بلداً وبدأ دفع المبالغ المحددة. كما خُصص مبلغ إضافي بقيمة ٥٤١ مليون دولار لتنفيذ برامج في ١٠ بلدان أخرى[٢٠].

٤١- وبالإضافة إلى ذلك، قام البنك الدولي بإنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين مولته مبدئياً المملكة العربية السعودية. ويستهدف هذا الصندوق تحديداً البلدان التي تستوفي ثلاثة شروط: أولاً، يجب أن تكون من البلدان التي تأثرت اقتصاداتها بشدة من ارتفاع أسعار النفط؛ وثانياً، يجب أن تكون من البلدان التي تقوم بتنفيذ سياسات

---

(١٩) *المصدر:* إطار العمل الشامل، فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمية، تموز/يوليه ٢٠٠٨.

(٢٠) موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت: http://www.worldbank.org.

مستدامة من الناحية المالية في مجال الطاقة؛ وثالثاً، يجب أن تكون لديها برامج شبكات أمان اجتماعي تتسم بالفعالية من حيث التكلفة.

مرفق الحماية من الصدمات الخارجية التابع لصندوق النقد الدولي

٤٢- يقدم صندوق النقد الدولي المشورة السياسية والدعم المالي لمساعدة البلدان متدنية الدخل التي تعاني من ثغرات خطيرة في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة. وبلغ الدعم الإضافي المقدم لميزان المدفوعات في عشرة بلدان في إطار مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو التابع لصندوق النقد الدولي ١٨٠ مليون دولار حتى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، يقوم صندوق النقد بإعادة النظر في طرائق عمل مرفق الحماية من الصدمات الخارجية بغية تعزيز الوصول إليه من جانب البلدان المتدنية الدخل التي تواجه مشاكل إضافية في تمويل ميزان المدفوعات[٢١]. وفي إطار هذا المرفق، يقدم الصندوق قروضاً ميسرة لمساعدة البلدان متدنية الدخل على جسر هوة التمويل والمحافظة على سياساتها المتعلقة بالاقتصاد الكلي عندما تواجه صدمات خارجية. وتشمل هذه الصدمات التعرض لتقلبات أسعار السلع الأساسية في مجالي الغذاء والطاقة. والبلدان التي تقع ضمن هذه الفئة عادة ما تتأثر بشدة عند حدوث صدمات، وتكون إمكانياتها محدودة فيما يتعلق بالحصول على احتياط من العملات الأجنبية يوفر لها الحماية، ولا تستطيع توليد ما يكفي من العائدات للحماية من الصدمات. ويبلغ سعر الفائدة السنوي لهذه القروض ٠,٥ في المائة ويتم تسديدها خلال عشر سنوات مع فترة سماح مدتها ٥,٥ سنوات لتسديد أصول الدين، مثلما هو الحال بالنسبة للقروض المقدمة من مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو[٢٢]. وتم توجيه انتقادات للقروض التي يقدمها مرفق الحماية من الصدمات الخارجية لكونها تزيد من عبء الديون على البلدان المستفيدة ونظراً لبطء إجراءات الوصول إليها بسبب الشروط التقنية وعدم المرونة. وينبغي للتعديلات المعتمدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ معالجة المشكلة الأخيرة[٢٣].

٤٣- كما تمت الدعوة إلى إنشاء مرفق دولي لتمويل واردات المواد الغذائية يقوم على منح قروض لهذه الغاية. وقدم هذا الاقتراح، في سياق جولة الدوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية، كل من منظمة الأغذية والزراعة والأونكتاد وبرنامج الأغذية العالمي والبلدان النامية التي تعاني من نقص في الغذاء، ويستهدف البلدان متوسطة الدخل المستوردة للغذاء كالأردن وباكستان وفنزويلا ومصر والمغرب، ويتبنى فكرة تقديم منح صرفة للبلدان متدنية الدخل المستوردة للغذاء.

مرفق الغذاء التابع للاتحاد الأوروبي

٤٤- اقترح الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليه ٢٠٠٨ إنشاء مرفق للغذاء يرصد له مبلغ بليون يورو لمواجهة أزمة الغذاء. وسيكون هدف هذه الأداة هو سرعة التصدي للأزمة بطريقة يمكن أن تظهر نتائجها الأولية في الموسم الزراعي القادم. بيد أن نجاحها يعتمد على العمل بطريقة منسقة على الصُعُد العالمي والإقليمي والمحلي. كما يجري

---

(٢١) إطار العمل الشامل، فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمية، تموز/يوليه ٢٠٠٨.

(٢٢) http://www.imf.org/external/np/exr/facts/prgf.htm.

(٢٣) لمزيد من التفاصيل، انظر موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت: http://www.imf.org/external/np/exr/facts/esf.htm.

الاتحاد الأوروبي مناقشات مع منظمات دولية أخرى من أجل تخصيص ثلاثة صناديق للبلدان الأضعف التي تأثرت بارتفاع أسعار المواد الغذائية.

٣- المعونة الغذائية

٤٥- ثمة دور هام تؤديه المعونة الغذائية في محاربة الجوع وتحسين الأمن الغذائي للبلدان المتدنية الدخل المستوردة للغذاء. ويمكن بحسب التعريف الدقيق للمعونة الغذائية تقسيمها إلى ثلاث فئات هي: المعونة الغذائية الطارئة ومشاريع المعونة الغذائية وبرامج المعونة الغذائية. فالمعونة الغذائية الطارئة توّزع على المجموعات المستفيدة المستهدفة في حالات الكوارث الطبيعية أو التي تحدث بفعل البشر، أما برامج المعونة الغذائية فلا تستهدف مجموعات بعينها بل يتم فيها بيع السلع الغذائية في أسواق مفتوحة. ومشاريع المعونة الغذائية يمكن أن يتم فيها توزيع المواد الغذائية أو بيعها. وتتعرض هذه البرامج للنقد منذ فترة طويلة لأنها تسبب إرباكاً في أسواق السلع الغذائية في البلدان المستفيدة، وما يثير القلق أن المواد الغذائية توزّع في إطار هذه البرامج لأغراض تجارية وليس لأهداف تتعلق بالمعونة والتنمية. وغالباً ما يشكك في فعالية المعونة النقدية والمعونة المشروطة، وهما من الجوانب الهامة لبرامج المعونة الغذائية. وبيّنت دراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن المعونات المالية هي الخيار المفضل في معظم الظروف كأسلوب للتصدي للأزمات أو كدعم للتنمية على الأمد الطويل. وعلاوة على ذلك، فإن تقديم المعونات الغذائية المباشرة غالباً ما يكون أكثر تكلفة من الواردات التجارية البديلة أو المشتريات من الأسواق المحلية أو التعاملات الثلاثية[٢٤]. وشهد العقدان الماضيان اتجاهات مشجعة في هذين المجالين. ومقارنة بعام ١٩٩٠، كانت معظم المعونات الغذائية تُباع في الأسواق وكانت البلدان المانحة هي إلى حد كبير الجهات المنتجة لهذه المواد، إلا أن معظم المعونات الغذائية في عام ٢٠٠٧ (٧٧ في المائة) كانت تُقدّم إلى الجهات المستفيدة مباشرة وكانت نسبة كبيرة منها (٣٩ في المائة) تأتي من بلدان نامية. وفي عام ٢٠٠٧، شكلت المعونة الغذائية الطارئة ٦٢ في المائة من إجمالي المعونات، بينما شكلت برامج المعونة الغذائية ١٤ في المائة منها[٢٥].

٤٦- وتبرهن تجربة السنوات الماضية أن المعونة الغذائية يوجهها على ما يبدو العرض وليس الطلب. فالمعونات الغذائية تتوافر بكميات كبيرة عندما يكون الحصاد جيداً والأسعار متدنية، بينما يقل توافرها عندما ترتفع أسعار السلع الغذائية وتكون البلدان المتدنية الدخل المستوردة للمواد الغذائية في أمس الحاجة إلى المساعدة. فهذه المفارقة تهدد على نحو خطير دور المعونة الغذائية في التغلب على نقص/أزمات الغذاء. وعلى سبيل المثال، عندما ارتفعت أسعار القمح والذرة والأرز بنسبة ١٢٢ و٨٦ و٦٢ في المائة، على التوالي، في عام ٢٠٠٧ مقارنة بأسعارها في عام ٢٠٠٠، شكلت هذه السلع الأساسية من الحبوب ٣,٤ مليون طن فقط من المعونات الغذائية المقدمة عام ٢٠٠٧، أي أقل من نصف كميتها من المعونات المقدمة عام ٢٠٠٠. فارتفاع أسعار الحبوب وارتفاع تكاليف توصيل المعونات الغذائية بسبب ارتفاع أسعار الطاقة قد ساهم مساهمة كبيرة في نقصان المعونات الغذائية المقدمة عام ٢٠٠٧. وكان حجم المعونات الغذائية في عام ٢٠٠٧ البالغ ٥,٩ مليون طن هو الأدنى منذ عام ١٩٦١[٢٦].

---

(٢٤) *المصدر:* The Development Effectiveness of Food Aid: Does Tying Matter? OECD, 2005.

(٢٥) *المصدر:* 2007 Food Aid Flows, World Food Programme.

(٢٦) المرجع السابق.

ولكفالة الربط الإيجابي بين المعونة الغذائية وأسعار السلع الأساسية وتلبيةً لاحتياجات البلدان المتلقية، ينبغي تعزيز الحوار بين الجهات المانحة والبلدان متدنية الدخل المستوردة للأغذية، ومواصلة إجراء إصلاحات في النظام العالمي للمعونات الغذائية.

جيم – المبادرات الإقليمية

١– مبادرات الأمن الغذائي على المستوى الإقليمي – الاحتياطات الغذائية الإقليمية

٤٧– أعطت الأزمة الغذائية الأخيرة زخماً جديداً لزيادة احتياطات الغذاء على المستوى الإقليمي. وهناك بعض الأمثلة الناجحة في قارة آسيا. ففي عام ١٩٧٩، قررت رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) الاحتفاظ باحتياطات من الأرز لمواجهة حالات الطوارئ. ومع ذلك، ونظراً لقلة حجم الاحتياطات والإجراءات المهدرة للوقت، لم يُستفد بفعالية من هذه الاحتياطات لمواجهة حالات الطوارئ، مثل النقص الخطير للأرز الذي عانت منه إندونيسيا في عام ١٩٩٧[٢٧]. ولتحسين وتعزيز احتياطات الأرز، أنشأت رابطة آسيان مؤخراً مع اليابان والصين وجمهورية كوريا (آسيان+٣) برنامج احتياطات الأرز لشرق آسيا. وكخطوة أولى، يجري تنفيذ مشروع تجريبي بغية توضيح هذه الآلية والتحقق من عدة افتراضات. ولهذا البرنامج استراتيجية واسعة النطاق الهدف منها ليس كفالة الأمن الغذائي فحسب، بل أيضاً معالجة تقلبات أسعار الأرز وزيادة تجارته في منطقة آسيان+٣.

٤٨– وتتأهب رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لافتتاح بنك إقليمي للغذاء. ووفقاً للاتفاق المتعلق بإنشاء هذا البنك المبرم بين البلدان الأعضاء في عام ٢٠٠٧، سيكون البنك بمثابة احتياط الأمن الغذائي الإقليمي لبلدان الرابطة عند حدوث أزمات نقص الغذاء وحالات الطوارئ؛ وسيوفر الدعم الإقليمي للجهود الوطنية المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي؛ علاوة على تعزيز الشراكات الإقليمية والتكامل الإقليمي، والعمل على وضع حد لنقص الغذاء على المستوى الإقليمي عن طريق العمل الجماعي. وسيحتفظ البنك بـ ٢٤١,٥٨٠ طناً متريـاً من الأرز والقمح مقدمة من البلدان الأعضاء[٢٨].

٤٩– وهذه التجربة الآسيوية قد تدفع مناطق أخرى إلى الاحتفاظ باحتياطيات غذائية إقليمية، ولا سيما في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية. غير أن نجاح هذه البرامج يعتمد على مجموعة عوامل كقوة الإرادة والدعم السياسي من بلدان الإقليم المعني، ومدى تكامل تجارة السلع الزراعية في الإقليم وتوفر الهياكل الأساسية الملائمة كمراكز التخزين والنقل.

---

(٢٧) *المصدر:* Toward a World Free of Starvation and Poverty "Introductory Information on the International Food Stock-holding Scheme and East Asia Emergency Rice Reserve (EAERR)", by the Ministry of Agriculture, Forestry and Fisheries of Japan.

(٢٨) لم تُضف حصة أفغانستان لأنها ستُحدد في الاجتماع الأول لمجلس بنك الأغذية التابع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. *المصدر:* http://www.saarc-sec.org/data/agenda.

٢- المبادرات الإقليمية المتعلقة بأمن الطاقة

مبادرة النفط الكاريبي في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي

٥٠- حثّ ارتفاع أسعار الطاقة أيضاً على اعتماد طائفة من المبادرات الإقليمية في قطاع النفط. فعلى سبيل المثال، تستفيد ١٨ من بلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى الأعضاء في مبادرة النفط الكاريبي من تعاونها مع فنزويلا لشراء النفط بأسعار ميسرة. وقد أُطلق هذا البرنامج في عام ٢٠٠٥ وتم تجديده مؤخراً في عام ٢٠٠٨. وبموجب هذه الترتيبات، تُمنح الكيانات الخاضعة لإشراف الدولة في البلدان الأعضاء فترة تصل إلى ٩٠ يوماً لتسديد ٤٠ في المائة من تكلفة وارداتها من النفط الخام من فنزويلا، مع تقديم قروض لتغطية ما تبقى من المبالغ المطلوبة خلال فترة ٢٥ سنة بسعر فائدة منخفض يبلغ ١ في المائة وفترة سماح مدتها سنتان. وستقوم فنزويلا، بموجب الاتفاق، بتغطية تكاليف الشحن، والمساعدة في تطوير الهياكل الأساسية للتوزيع ومواقع التخزين، والمساهمة في إنشاء مرافق تخضع لإشراف الدولة، وتزويد البلدان الأعضاء بنُظم تتسم بفعالية استهلاك الوقود[٢٩]. وفي الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بلغت القروض المقدمة في إطار مبادرة النفط الكاريبي للبلدان المستوردة ١,١٧ مليار دولار، مما جعلها أكبر مصدر للتمويل المُيسّر المقدم لبلدان منطقة البحر الكاريبي[٣٠]. ويمكن تقسيط تسديد الديون جزئياً في شكل سلع وخدمات تحتاجها فنزويلا.

٥١- والجانب السلبي لهذا المشروع يتمثل في زيادة الديون طويلة الأجل في إطار الاتفاق.

شبكة أنابيب الغاز في غرب أفريقيا

٥٢- وضعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التصور المتعلق بشبكة أنابيب الغاز في غرب أفريقيا خلال ثمانينيات القرن العشرين كسياسة اقتصادية أساسية لنقل الغاز، الذي كان سيُحرق لولا ذلك، من نيجيريا إلى بنن وتوغو وغانا. وفي عام ٢٠٠٤، قامت مجموعة تتألف من القطاعين العام والخاص باتخاذ القرار النهائي المتعلق بالاستثمار، ويتوقع ضخ أول كمية من الغاز في عام ٢٠٠٨.

٥٣- والفوائد التي يتوقع أن تجنيها بنن وتوغو وغانا تتمثل في تحقيق وفورات في تكلفة الطاقة، وخفض غازات الدفيئة، فضلاً عن تحقيق عائدات ضريبية، والحصول على وقود أرخص وأنظف، وزيادة أمن الطاقة وتعزيز التنمية الاقتصادية. ووفقاً لتقديرات الخبراء، يمكن لهذه البلدان أن توفر ما بين ٧٠٠ مليون دولار إلى ٢,٥ مليار دولار من تكاليف الطاقة خلال فترة ٢٠ سنة، نظراً لاستخدام الغاز الذي تحصل عليه من خط الأنابيب في توليد الطاقة بدلاً من

---

(٢٩) http://www.venezuelanalysis.com/analysis/1592.

(٣٠) http://www.stabroeknews.com/editorial/petrocaribe-rising.

أنواع الوقود الأخرى الأكثر تكلفة[٣١]. وستتمكن غانا، حسب تقديراتها، من توفير ٠٠٠ ١٥-٠٠٠ ٢٠ برميل من الوقود الخام في اليوم بفضل حصولها على الغاز من هذه الأنابيب لتشغيل محطات توليد الكهرباء[٣٢].

الصندوق الأفريقي للوقود الأحيائي والطاقة المتجددة

٥٤- يشكل تقليل الاعتماد على النفط واستخدام الوقود الأحيائي ومصادر الطاقة المتجددة كالرياح والطاقة الشمسية والمائية إحدى الاستراتيجيات البديلة التي تمكن البلدان النامية المتدنية الدخل من مواجهة ارتفاع وتقلبات أسعار النفط. وإضافة إلى أن الوقود الأحيائي لا يلحق أضراراً بالبيئة إذ إنه لا يتسبب في انبعاث الكربون، فإن إنتاجه يعود بالنفع على البلدان النامية بخفض فاتورة وارداتها من النفط وزيادة أمن الطاقة لديها عن طريق تنويع مصادرها وتوفير فرص لتنويع الناتج الزراعي. ومع ذلك، تُطرح مسائل تتعلق بالأمن الغذائي نظراً لتضارب استخدام الأراضي لإنتاج الغذاء والوقود الأحيائي، فضلاً عن الشواغل المتصلة بتأثيرات إزالة الغابات وشح المياه والتنوع البيولوجي بسبب زيادة الأراضي الزراعية، وهو ما قد يُبدد الفوائد البيئية لإنتاج الوقود الأحيائي. وقد يكون أحد الحلول الممكنة هو الحصول على الوقود الأحيائي من نباتات استوائية كشجرة الجاتروفا التي يمكن أن تنمو في أراضي غير خصبة ولا تنافس على استخدام الأراضي الأخرى ولديها تأثيرات بيئية جيدة، كما يمكن الاستفادة من التكنولوجيات المتطورة في هذا المجال.

٥٥- وهناك العديد من المبادرات التي يجري النظر في اتخاذها لتمويل الإنتاج الزراعي والصناعي للوقود الأحيائي في البلدان النامية المتدنية الدخل. وعلى سبيل المثال، قام بنك الاستثمار والتنمية التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بإنشاء الصندوق الأفريقي للوقود الأحيائي والطاقة المتجددة[٣٣] بغية تعزيز إنتاج هذا النوع من الوقود في ١٥ من بلدان غرب أفريقيا. ويُنظر إلى هذا الوقود على أنه من المصادر المغرية لإنتاج الطاقة في دول غرب أفريقيا لكونه يحمي اقتصاداتها من ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى أنه من المصادر المتجددة للطاقة التي لا تلحق أضرارا بالمناخ. ومن الناحية النظرية، يمكن استخدام آلية التنمية النظيفة في إطار بروتوكول كيوتو لتمويل إنتاج الديزل الأحيائي، غير أن بلدان غرب أفريقيا تفتقر إلى الخبرات الفنية المطلوبة لتنفيذ هذا البرنامج. فهي بالتالي بحاجة إلى مساعدة تقنية ومالية.

دال - تنويع مصادر الطاقة والمحافظة على الطاقة

٥٦- الجهود العالمية المبذولة لتقليل الاعتماد على النفط الخام والوقود الأحفوري تنطوي بوجه عام أيضاً على تدابير لتقديم الدعم، كمساعدة البلدان النامية في السعي إلى الحصول على مصادر بديلة للطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة المائية أو الشمسية وطاقة الرياح. والتعاون الإقليمي الذي يكفل تحسين الاستفادة من

---

(٣١) D. A. Barandao, Presentation at the 11th African Oil and Gas, Trade and Finance Conference and Exhibition, May 2007, Kenya.

(٣٢) http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/wagp.html.

(٣٣) انظر على سبيل المثال:
http://www.africacncl.org/Events/downloads/ECOWAS_TALL_ABREF_Washington.pdf.

الغاز الطبيعي في مناطق مثل أفريقيا، قد يساعد البلدان المنتجة والمستوردة للنفط في أفريقيا على تطوير الهياكل الأساسية لإنتاج الغاز ونقله واستخدامه، وهو ما يقلل من اعتمادها على النفط الخام ويعزز أشكال استخدام الطاقة الأكثر قابلية للاستدامة. وثمة أهمية حيوية للاستثمارات والمساعدة التقنية في هذه المجالات.

٥٧- إن تزايد حصة البلدان النامية، وبخاصة الاقتصادات الناشئة، من الاستهلاك العالمي للطاقة والزيادة النسبية في استهلاك الطاقة مقابل نصيب الفرد من الدخل القومي يجعل مسألة زيادة كفاءة استخدام الطاقة من الأولويات السياساتية لهذه البلدان. ويعمل كثير من هذه البلدان على تشجيع تدابير المحافظة على الطاقة مع الاستفادة من خبرة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مجال خفض نسبة كثافة استهلاك الطاقة من الناتج القومي الإجمالي. وينبغي للمساعدة التقنية المقدمة من جهات مانحة ثنائية ومنظمات دولية في قطاع الطاقة أن تشتمل على عناصر قوية لوضع أساليب فعالة لإنتاج واستخدام الطاقة. كما تسير المحافظة على الطاقة جنباً إلى جنب مع استخدام التكنولوجيات الجديدة التي تعزز تجميع الكربون وعزله.

رابعاً - استنتاجات

٥٨- تبيّن دورات الازدهار والتراجع الأخيرة في أسواق السلع الأساسية أن التقلبات سمة متأصلة من سمات هذه الأسواق. ولمواجهة هذه التقلبات، تم اتخاذ وتنفيذ العديد من تدابير الدعم على الصُعُد الدولي والإقليمي والوطني، وقد تناولت هذه المذكرة بعضاً منها. ووفقاً للفقرة ٢٠٨ من اتفاق أكرا، قد يرغب اجتماع الخبراء النظر في تدابير الدعم المقدم للبلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية وتلك المستوردة لها، وتقديم توصيات بشأن الطرق العملية لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما الأقل نمواً، في الاستفادة من الفرص ومواجهة تحديات التطورات التي تحدث في الأسواق الدولية للسلع الأساسية.

٥٩- ووفقاً لذلك، قد يرغب اجتماع الخبراء في تناول الأسئلة الأساسية التالية وما يتصل بها من أسئلة فرعية.

١- ما نوع التدابير وأساليب الدعم التي نجحت في مساعدة البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية على الاستفادة من تحسن فرص تصدير هذه السلع، والأسئلة الفرعية في هذا الصدد هي:

- ما هي التدابير المطلوبة على الصُعُد الوطني والإقليمي والدولي لمساعدة هذه البلدان على تعزيز مشاركتها في سلسلة توريد السلع الأساسية والقيمة المضافة؟
- ما هو تأثير الحواجز التجارية، وانعدام المنافسة والتشوهات السوقية الأخرى التي تعترض مشاركتها في التجارة الدولية في السلع الأساسية؟
- كيف يمكن للتعاون المالي والتقني أن يكتسب أهمية في إدخال منتجي هذه السلع في السلاسل العالمية لتوريد السلع الأساسية؟

٢- ما نوع التدابير وأساليب الدعم التي يمكن أن تساعد البلدان النامية المستوردة للسلع الأساسية على مواجهة التأرجح الكبير في أسعار السلع الأساسية، ولا سيما فيما يتعلق بارتفاع هذه الأسعار، والأسئلة الفرعية في هذا الصدد هي:

- كيف يمكن مواجهة مشكلات الأمن الغذائي على الصُعُد الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك حجم المعونات المطلوبة من المجتمع الدولي، والمبادرات الإقليمية كالاحتياطات الغذائية الإقليمية وشبكات الأمان الوطنية؟

- كيف يمكن التصدي للمسائل المتعلقة بأمن الطاقة، وما هي التدابير الكفيلة بامتصاص صدمات ارتفاع أسعار الطاقة عن طريق الدعم المالي الدولي، والتحويلات الإقليمية والوطنية وأساليب التمويل؟

- كيف يمكن التقليل من الاعتماد على الوقود الأحفوري عن طريق تنويع مصادر الطاقة وتدابير المحافظة على الطاقة؟

- - - - -